مرصد المالية العامة

تشرين الأول 2020

جدول المحتويات

الايرادات
صفحة 1-2

النفقات
صفحة 3-4

تطور الدين العام
صفحة 4

لمحة عامة

أثرت الظروف الإقتصادية الصعبة بشدة على المالية العامة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول 2020، حيث ألقت بثقلها على كل من الإيرادات والنفقات. شهدت الإيرادات العامة إنخفاضًا ملحوظًا بقيمة 2,114 مليار ليرة (15.0 في المائة) على أساس سنوي خلال كانون الثاني– تشرين الأول من العام 2020. جاء هذا الإنخفاض في الإيرادات بشكل أساسي نتيجة تراجع تحصيلات كل من الضريبة على القيمة المضافة، ضريبة الدخل على الأرباح، إضافة إلى تدني التحويلات من وفر موازنة الإتصالات.

من ناحية النفقات، جاء قرار الحكومة بعدم تسديد المدفوعات المستحقة على سندات اليوروبوند إعتباراً من شهر آذار 2020 ليخفض إجمالي الإنفاق بقيمة 3,955 مليار ليرة (19.6 في المائة) حيث تراجعت مدفوعات الفوائد بقيمة 3,859 مليار ليرة (62.4 في المائة).

سجَّل **إجمالي الميزان المالي** عجزاً بقيمة 4,224 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2020 مقارنة بعجزٍ بلغ 6,065 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019. في المقابل، شهد **الميزان الأولي** تراجعًا ملحوظًا من فائض بقيمة 329 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تشرين الأول 2019 إلى عجز بقيمة 1,738 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تشرين الأول 2020.

جدول 1: ملخص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	2019 ك2– ت1	2020 ك2– ت1	نسبة التغير 2019/2020
إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة	**14,137**	**12,023**	**-15.0%**
إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها	**20,202**	**16,247**	**-19.6%**
• *تسديد فوائد*	*6,183*	*2,323*	**-62.4%**
• *تسديد أقساط القروض الميسرة*[1]	*211*	*162*	**-23.1%**
• *النفقات الأولية*[2]	*13,809*	*13,761*	**-0.3%**
إجمالي العجز/الفائض	**-6,065**	**-4,224**	**-30.4%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**329**	**-1,738**	**-**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع

2. النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

الإيرادات

إنخفض **إجمالي الإيرادات** بقيمة 2,114 مليار ليرة (15.0 في المائة) سنويًا ليصل إلى 12,023 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2020.

بلغ إجمالي **الإيرادات الضريبية** 8,493 مليار ليرة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي، بتراجع بلغ 2,344 مليار ليرة (21.6 في المائة)[1] عن مجموع 10,837 مليار ليرة المسجّل خلال الفترة نفسها من العام السابق. جاء هذا التراجع نتيجة إنخفاض معظم المكونات الضريبية بإستثناء ضريبة الدخل على الفوائد، رسوم التسجيل على العقارات والرسوم على البنزين.

[1] يعود هذا الانخفاض السنوي، بشكل جزئي، إلى التعبئة العامة التي فرضتها الحكومة لمواجهة جائحة كورونا وإلى تمديد كافة المهل المتعلّقة بالتصريح عن الضرائب ودفعها.

سجلت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات التراجع السنوي الأبرز بقيمة 1,401 مليار ليرة (41.8 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2020، مدفوعةً بانخفاض بقيمة 1,303 مليار ليرة (46.8 في المائة) في تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة[2]. في التفاصيل، سجّلت الضريبية على القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك وتلك المحصلة داخلياً تراجعاً سنوياً بنسبة 52.6 في المائة و38.4 في المائة على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس. بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية ورسوم التسجيل على السيارات بقيمة 117 مليار ليرة (67.7 في المائة) و57 مليار ليرة (34.9 في المائة) على التوالي خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2020. قابل هذه التراجعات إرتفاع في التحويلات من أرباح إدارة حصر التبغ والتنباك التي بلغت 268 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تشرين الأول 2020 مقارنة مع 200 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019.

تراجعت الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال بشكل ملحوظ بقيمة 760 مليار ليرة (15.9 في المائة) على أساس سنوي خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2020، نتيجة الإنخفاض السنوي الحاد في كل من ضريبة الدخل على الأرباح وضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة بقيمة 909 مليار ليرة (68.0 في المائة) و231 مليار ليرة (65.6 في المائة) على التوالي. كذلك، شهدت ضريبة الدخل على الرواتب والأجور تراجعاً بقيمة 195 مليار ليرة (23.1 في المائة). في المقابل، إرتفعت ضريبة الدخل على الفوائد بشكل ملحوظ بقيمة 581 مليار ليرة (26.4 في المائة) لتصل إلى 2,787 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

إنخفضت الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية بقيمة 503 مليار ليرة (32.3 في المائة) جراء تراجع تحصيلات الجمارك والرسوم بقيمة 292 مليار ليرة (53.4 في المائة) و212 مليار ليرة (20.9 في المائة) على التوالي. في التفاصيل، إنخفضت الرسوم على السيارات بقيمة 156 مليار ليرة (59.0 في المائة)، وذلك مع تراجع قيمة السيارات المستوردة بنسبة 68.1 في المائة. كذلك، تراجعت الرسوم على التبغ بقيمة 97 مليار ليرة (69.5 في المائة) نتيجة الإنخفاض السنوي بنسبة 57.6 في المائة في قيمة المنتجات التبغية المستوردة. في المقابل، إرتفعت الرسوم على البنزين بقيمة 45 مليار ليرة (7.6 في المائة)، وذلك نتيجة قرار مجلس الوزراء بتاريخ 12 آذار 2020[3] القاضي بتحديد حدّ أدنى لأسعار المشتقات النفطية ما طغى على تأثير التراجع المسجل في الكميات المستوردة من البنزين والذي بلغ نسبة 15.4 في المائة على أساس سنوي.

تراجعت الإيرادات الضريبية الأخرى (خاصة رسوم الطابع المالي) بقيمة 80 مليار ليرة (17.2 في المائة) لتصل إلى 387 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2020.

في المقابل، سجّلت الضريبة على الأملاك إرتفاعًا بقيمة 400 مليار ليرة (57.6 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2020، بشكلٍ أساسي جراء زيادة رسوم التسجيل على العقارات بشكل ملحوظ بقيمة 437 مليار ليرة (108.0 في المائة)[4] على أساس سنوي، من ضمنها زيادة بلغت 72 مليار ليرة في تشرين الأول 2020 مقارنة مع تشرين الأول 2019. جاء هذا الارتفاع نتيجة توجّه مودعي المصارف إلى قطاع العقارات باعتباره بديلاً أكثر أماناً اعتباراً من أواخر العام 2019. وقد عاود هذا التوجه مساره التصاعدي مع بدء الخطة المعتمدة من قبل مجلس الوزراء في 24 نيسان 2020 لإعادة فتح الأعمال على خمس مراحل. من ناحية أخرى، تراجعت الضريبة على الأملاك المبنية بقيمة 40 مليار ليرة (19.4 في المائة).

سجّلت **الإيرادات غير الضريبية** إنخفاضاً بقيمة 451 مليار ليرة (17.1 في المائة) لتصل إلى 2,187 مليار ليرة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2020.

---

[2] عاكساً بذلك الإنكماش الحاصل في الإستهلاك الخاص، المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي في لبنان.

[3] حدّد قرار مجلس الوزراء رقم 16 تاريخ 2020/3/12 حداً أدنى لأسعار بيع البنزين بلغ 24,000 ل.ل. للبنزين عيار 98 أوكتان و23,500 ل.ل للبنزين عيار 95 أوكتان، ونصّ على تحويل الفروقات الناتجة عن الإنخفاض في أسعار النفط العالمية لصالح رسم الإستهلاك الداخلي على البنزين.

[4] وفقا لأرقام المديرية العامة للشؤون العقارية إرتفع عدد العقارات المباعة بنسبة 53.6 في المائة خلال كانون الثاني – تشرين الأول 2020 بالتزامن مع ارتفاع متوسط أسعارها بنسبة 40.3 في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

شهدت إيرادات الإدارات والمؤسسات العامة وأملاك الدولة إنخفاضاً سنوياً بقيمة 323 مليار ليرة (20.8 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، بحيث تراجعت كل من الإيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية، الحاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي) وإيرادات كازينو لبنان بقيمة 287 مليار ليرة (23.9 في المائة)، 54 مليار ليرة (57.2 في المائة) و30 مليار ليرة (29.7 في المائة) على التوالي.

إضافة إلى ذلك، إنخفضت الرسوم والعائدات الإدارية بقيمة 125 مليار ليرة (18.1 في المائة) لتصل إلى 566 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، وذلك مع تسجيل تراجع في كل مكوناتها باستثناء رسوم السير التي ارتفعت بحوالي 42 مليار ليرة (21.8 في المائة). في التفاصيل، انخفضت كل من رسوم جواز السفر، العائدات الإدارية ورسوم إجازات (خاصةً إجازات العمل) بقيمة 84 مليار ليرة (38.0 في المائة)، 18 مليار ليرة (52.1 في المائة) و16 مليار ليرة (21.0 في المائة) على التوالي.

من جهة أخرى، إرتفعت الإيرادات غير الضريبية المختلفة (بمعظمها محسومات تقاعدية) بقيمة 65 مليار ليرة (31.6 في المائة)، حيث سجّلت الإقتطاعات على رواتب ومعاشات تقاعد العسكريين[5] حوالي 43 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2020. بالإضافة إلى ذلك، سجّلت الإيرادات الإستثنائية الناتجة عن تسوية مخالفات الأملاك البحرية مبلغ 30 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2020.

إرتفعت **إيرادات الخزينة** بشكل ملحوظ بقيمة 681 مليار ليرة لتصل إلى 1,343 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2020 مقارنة مع مبلغ 662 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019[6]. يعود السبب وراء هذه الزيادة الملحوظة إلى عملية استرداد بقيمة 644 مليار ليرة حصلت خلال شهر نيسان بعد الاتفاق الذي حصل بين المصرف المركزي ووزارة المالية ونصّ على استرداد مدفوعات الفوائد المسددة خلال الفصل الأول من العام 2020. وقد تمّ تسجيل هذه العمليّة ضمن إيرادات الخزينة، وسوف يتمّ استهلاكها تدريجيًّا لتغطية مستحقات الفوائد خلال عام 2020[7].

النفقات

شهد **إجمالي النفقات** تراجعاً بقيمة 3,955 مليار ليرة (19.6 في المائة) ليصل إلى 16,247 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2020 مقارنة مع 20,202 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2019.

سجّلت **النفقات الجارية الأولية**[8] إنخفاضًا طفيفًا بقيمة 5 مليار ليرة (0.04 في المائة) لتصل إلى 11,363 مليار ليرة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 . في التفاصيل، شهدت بعض البنود زيادة سنوية خلال الفترة قيد الدرس، بخاصة تلك العائدة للتحويلات إلى الهيئة العليا للإغاثة، معاشات التقاعد، الأدوية والمستشفيات، وذلك بقيمة 325 مليار ليرة[9]، 152 مليار ليرة، 137 مليار ليرة و77 مليار ليرة على التوالي. في المقابل، تراجعت النفقات العائدة لبنود أخرى بخاصة التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 855 مليار ليرة (43.4 في المائة) وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 243 مليار ليرة (38.7 في المائة).

[5] محسومات مقرة بموجب قانون الموازنة العامة لسنة 2019 رقم 144 تاريخ 31 تموز 2019.

[6] الجدير بالذكر أنّ إيرادات الخزينة هي مؤقتة بطبيعتها، وبذلك فإن التغييرات في هذه التحصيلات لا تعكس عادةً النشاط الإقتصادي.

[7] يتم تصنيف هذه المدفوعات ضمن نفقات الخزينة الأخرى، وهذا ما أدى إلى الإرتفاع في البند المذكور كما هو مبين في الجدول رقم 5.

[8] تتألف النفقات الجارية الأوّلية من النفقات الجارية بعد استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

[9] متتألف هذه التحويلات: i) من 225 مليار ليرة سلفات خزينة لصالح الهيئة العليا للإغاثة بتاريخ 2 نيسان 2020 و8 حزيران 2020 كجزء من شبكة الأمان الإجتماعي التي تستهدف الأسر الأكثر ضعفًا، وتغطي هذه التحويلات دفع مبلغ قدره 400,000 ليرة لبنانية لكل أسرة إضافةً إلى ii) 100 مليار ليرة تحويلات من الموازنة لتغطية المدفوعات إلى متضرري إنفجار مرفأ بيروت.

إنخفضت **تسديدات الفوائد** بقيمة 3,859 مليار ليرة (62.4 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2020 مع تراجع تسديدات الفوائد على القروض بالعملة المحلية بقيمة 1,827 مليار ليرة (46.5 في المائة). علاوةً على ذلك، تراجعت الفوائد على القروض بالعملة الأجنبية بقيمة 28 مليار ليرة (1.2 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس. كذلك، إنخفضت **تسديدات أقساط الديون الخارجية** بقيمة 49 مليار ليرة (23.1 في المائة) ليصل مجموعها إلى 162 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2020.

تراجعت **النفقات الرأسمالية** بشكل ملحوظ بقيمة 440 مليار ليرة (52.9 في المائة) لتصل إلى 392 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2020، بشكلٍ أساسي نتيجة انخفاض كل من نفقات الصيانة والتحويلات لصالح مجلس الإنماء والإعمار بقيمة 127 مليار ليرة (51.9 في المائة) و124 مليار ليرة (61.2 في المائة) على التوالي.

سجّلت **نفقات الخزينة** زيادة بقيمة 311 مليار ليرة (22.9 في المائة) لتصل إلى 1,670 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2020. جاء ذلك على الرغم من تراجع كل من التحويلات لصالح البلديات، الودائع وردّيات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 140 مليار ليرة (19.6 في المائة)، 115 مليار ليرة (46.0 في المائة) و95 مليار ليرة (39.7 في المائة) على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس.

الدين العام

سجّل **إجمالي الدين العام** 143,297 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2020، بزيادة بلغت 5,147 مليار ليرة (3.7 في المائة) مقارنة مع نهاية العام 2019. في المقابل، إرتفع صافي الدين بوتيرة أسرع بنسبة 5.1 في المائة ليصل إلى 128,666 مليار ليرة مع تراجع ودائع القطاع العام بقيمة 1,046 مليار ليرة (6.7 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

إرتفع **الدين بالعملة المحلية** بقيمة 2,300 مليار ليرة (2.6 في المائة) ليصل إلى 89,579 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2020، مقارنةً مع 87,279 مليار ليرة نهاية العام 2019. في التفاصيل، إرتفعت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية بقيمة 3,761 مليار ليرة (7.4 في المائة) لتصل إلى 54,478 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2020، تلاها إرتفاع أصغر في محفظة الديون الأخرى بالعملة المحلية مع زيادة حصة المؤسسات العامة من الدين بالعملة المحلية بقيمة 352 مليار ليرة (3.5 في المائة) لتصل إلى 10,320 مليار ليرة. في المقابل، إنخفضت حصة المصارف التجارية من الديون بالعملة المحلية بقيمة 1,689 مليار ليرة (6.7 في المائة) لتصل إلى 23,627 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2020.

إرتفع **الدين بالعملة الأجنبية** بقيمة 2,847 مليار ليرة (5.6 في المائة) ليصل إلى 53,718 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2020. في التفاصيل، جاءت الزيادة المذكورة بشكل أساسي نتيجة تراكم متأخرات القسائم التي بلغت 2,149 مليار ليرة بعد قرار الحكومة التوقف عن تسديد مستحقات اليوروبوند، إضافة إلى مبلغ 193 مليار ليرة عبارة عن متأخرات من الفوائد المتراكمة. كذلك، إرتفعت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف والقروض من القطاع الخاص الأجنبي بقيمة 114 مليار ليرة، في حين تراجعت القروض الصادرة ضمن مؤتمر باريس 3 بقيمة 75 مليار ليرة مقارنةً مع نهاية العام 2019. في المقابل، لم يطرأ أي تعديل على سندات اليوروبوند المتداولة في السوق فقد بقيت عند مبلغ 47,206 مليار ليرة، من ضمنها متأخرات بلغت 3,769 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2020.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	2019 ك2– ت1	2020 ك2– ت1	نسبة التغير 2019/2020
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**13,475**	**10,680**	**-20.74%**
الإيرادات الضريبية	*10,837*	*8,493*	-21.6%
الإيرادات غير الضريبية	*2,638*	*2,187*	-17.09%
إجمالي إيرادات الخزينة	**662**	**1,343**	**102.8%**
إجمالي الإيرادات العامة	**14,137**	**12,023**	**-15.0%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	2019 ك2– ت1	2020 ك2– ت1	نسبة التغير 2019/2020
الإيرادات الضريبية	**10,837**	**8,493**	**-21.6%**
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:	**4,766**	**4,006**	**-15.9%**
ضريبة الدخل على الأرباح	*1,337*	*428*	-68.0%
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	*844*	*649*	-23.1%
ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	*352*	*121*	-65.6%
ضريبة الدخل على الفوائد	*2,205*	*2,787*	26.4%
غرامات (ضريبة على الدخل)	*27*	*21*	-22.9%
ضريبة على الأملاك ، ومنها:	**695**	**1,095**	**57.6%**
ضريبة على الأملاك المبنية	*204*	*164*	-19.4%
رسوم تسجيل على العقارات	*405*	*841*	108.0%
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:	**3,350**	**1,949**	**-41.8%**
الضريبة على القيمة المضافة	*2,785*	*1,482*	-46.8%
ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:	*338*	*162*	-52.0%
رسوم تسجيل على السيارات	*163*	*106*	-34.9%
رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	*172*	*56*	-67.7%
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:	**1,560**	**1,056**	**-32.3%**
الجمارك	*546*	*255*	-53.4%
رسوم، ومنها:	*1,013*	*802*	-20.9%
رسوم على البنزين	*598*	*643*	7.6%
رسوم على التبغ	*140*	*43*	-69.5%
رسوم على السيارات	*264*	*108*	-59.0%
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**467**	**387**	**-17.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

(مليار ل.ل.)	2019 ك2 – ت1	2020 ك2 – ت1	نسبة التغير 2019/2020
الإيرادات غير الضريبية	**2,638**	**2,187**	**-17.1%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**1,713**	**1,335**	**-22.0%**
حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:	1,553	1,230	-20.8%
إيرادات كازينو لبنان	102	72	-29.7%
إيرادات مرفأ بيروت	220	217	-1.3%
إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	26	27	1.8%
إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية	1,202	915	-23.9%
حاصلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان)	60	60	-0.5%
حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	94	40	-57.2%
حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	5	5	-5.8%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**691**	**566**	**-18.1%**
رسوم إدارية، ومنها:	549	463	-15.8%
رسوم كتاب العدل	55	40	-26.1%
رسوم جواز السفر/ الأمن العام	222	138	-38.0%
رسوم السير	191	233	21.8%
رسوم قضائية	27	24	-13.0%
رسوم القيادة	17	12	-30.0%
عائدات إدارية	34	16	-52.1%
مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	2	1	-37.2%
رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	76	60	-21.0%
رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	29	25	-12.0%
الغرامات والمصادرات	**31**	**17**	**-43.0%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)	**204**	**269**	**31.6%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	2019 ك2– ت1	2020 ك2– ت1	نسبة التغير 2019/2020
1. النفقات الجارية	**17,762**	**13,849**	**-22.0%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	8,133	8,211	1.0%
مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية	4,928	5,064	2.8%
معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:	2,850	2,759	-3.2%
معاشات التقاعد	2,221	2,373	6.8%
تعويضات نهاية الخدمة	629	386	-38.7%
تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب	355	388	9.2%
تسديد فوائد ومنها: */1*	6,183	2,323	-62.4%
فوائد على القروض الداخلية	3,927	2,101	-46.5%
فوائد على القروض الخارجية	2,256	2,227	-1.2%
تسديد أقساط ديون خارجية	211	162	-23.1%
مواد استهلاكية، ومنها:	270	337	24.6%
نفقات تغذية	69	37	-46.3%
محروقات	28	6	-77.8%
أدوية	101	238	136.3%
خدمات خارجية	112	127	13.3%
تحويلات أخرى، ومنها:	2,330	2,112	-9.4%
مؤسسة كهرباء لبنان 2/	1,969	1,114	-43.4%
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	0	50	-
الهيئة العليا للإغاثة	0	325	-
التحويلات إلى القطاع غير العام	189	197	4.1%
التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري 3/	12	0	-100.0%
نفقات جارية أخرى، ومنها:	423	499	17.8%
مستشفيات	335	411	22.8%
نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)	84	82	-2.6%
نفقات مالية أخرى	1	0	-100.0%
دعم الفوائد المدينة	99	79	-20.4%
2. النفقات الاستثمارية	**832**	**392**	**-52.9%**
استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	0	0	-99.1%
تجهيزات	92	52	-43.5%
إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:	461	203	-56.0%
صندوق المهجرين	0	0	-
مجلس الجنوب	49	30	-38.2%
مجلس الإنماء والإعمار	203	79	-61.2%
وزارة الأشغال والنقل	63	33	-47.2%
أخرى، ومنها:	145	58	-60.1%
الهيئة العليا للإغاثة	35	5	-85.7%
صيانة	245	118	-51.9%
نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	33	19	-42.8%
3.سلفات موازنة */4*	**159**	**252**	**58.3%**
4.إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) */5*	**90**	**84**	**-6.7%**

5.نفقات الخزينة 6/	**1,359**	**1,670**	**22.9%**
بلديات	714	574	-19.6%
أمانات	81	71	-11.7%
ودائع 7/	251	136	-46.0%
أخرى، ومنها:	314	889	183.6%
رديّات الضريبة على القيمة المضافة	240	145	-39.7%
6.إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**20,202**	**16,247**	**-19.6%**

المصدر :كشف حساب رقم 36 ،نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية
1/للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم(6)
2/للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (7). تمت اعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من" نفقات الخزينة الاخرى "إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.
3/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.
4/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابقا تحت البند" غيره ."انظر ا لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل وسوف تتم قوننتها لاحق ا، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفق ا لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.
5/يتضمن هذا البند(باستثناء الرواتب والأجور) كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.
6/اعتبا را من كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظر ا لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفق ا للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.
7/ ان الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من ايرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: تفاصيل عمليات خدمة الدين[1]

(مليار ل.ل.)	2019 ك2– ت1	2020 ك2– ت1	نسبة التغير 2019/2020
تسديد فوائد	**6,183**	**2,323**	**-62.4%**
الدين بالعملة المحلية	3,927	2,101	-46.5%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	2,256	223	-90.1%
*فوائد على اليوروبوند**	2,173	157	-92.8%
*فوائد على قروض خاصة**	0.2	0.1	--69.7%
فوائد على قروض ميسّرة	82	65	-20.3%
تسديد أقساط ديون خارجية	**211**	**162**	**-23.1%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
(1) إن تصنيف مدفوعات خدمة الدين تنقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.
**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول 7: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان

(مليار ل.ل.)	2019 ك2– ت1	2020 ك2– ت1	نسبة التغير 2019/2020
شركة كهرباء لبنان، ومنها:	**1,969**	**1,114**	**-43.4%**
خدمة الدين	4	3	-28.4%
تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود	1,965	1,111	-43.4%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثالث: الدين العام

جدول 8: الدين العام القائم حسب الدائن في نهاية شهر تشرين الأول 2020

(مليار ل.ل.)	2018 ك1	2019 ك1	2020 ت1	نسبة التغيير ك1 2019– ت1 2020
إجمالي الدين العام	**128,347**	**138,150**	**143,297**	**3.7%**
الدين بالعملة المحلية	**77,852**	**87,279**	**89,579**	**2.6%**
** فوائد متراكمة من الدين*	1,123	1,294	1,488	15.0%
أ– مصرف لبنان	39,006	50,717	54,478	7.4%
ب– المصارف التجارية (يتضمن REPOs)	27,402	25,316	23,627	-6.7%
ج– ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	11,444	11,246	11,474	2.0%
مؤسسات عامة	9,956	9,968	10,320	3.5%
سندات فروقات المتعهدين 1/	166	120	120	0.0%
دين بالعملة الأجنبية 2/	**50,495**	**50,871**	**53,718**	**5.6%**
أ–القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,920	2,850	2,964	4.0%
ب– ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) *3/*	344	242	167	-31.1%
ج– إصدارات يوروبوند في السوق	46,678	47,206	47,206	0.0%
متأخرات من أصل الدين	0	0	3,769	-
د– فوائد متراكمة على اليوروبوند	547	570	1,039	82.3%
هـ– متأخرات من قسائم	0	0	2,149	-
و– متأخرات من فوائد متراكمة	0	0	193	-
ز– سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية *4/*	6	3	0	-100.0%
ودائع القطاع العام	14,186	15,677	14,631	-6.7%
صافي الدين العام	**114,161**	**122,473**	**128,666**	**5.1%**
إجمالي القيمة السوقية للدين 5/	**76,204**	**74,441**	**75,427**	**1.3%**
النسبة من اجمالي الدين العام	**59%**	**54%**	**53%**	**-**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

1/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند "سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية".

2/ أرقام كانون الأول 2018- كانون الأول 2019 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

3/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، والشريحتين الأولى والثانية من القرض الفرنسي الأولى في شباط 2008، والثانية في تشرين الأول في 2012.

4/سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاكات ومقاولات).

5/إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف ودين باريس 3.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1718
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb